

ان تقدر عليهم ولم يدل ذلك في السرقة وايضا الجوارب متماثل
والسارق يخفق فالاول كالبريد والثاني كالتدبير فاما قوله
بعد العقد وعليه فلا سقوط الحد عنه ولا يجوز ان يرضى الجوارب
ان سأل الامان بخلاف المشرك ممة وان امتنع الجوارب بنفسه
حين اعطى الامان فاختلقت فيه وتقبل بتم له ذلك وقتل لا
قاله امتنع سوا امتنع ان حلف او ترك او غيره امتنع
السلطان او غيره ولا حق له تعالى **باب** فويلان
حد الشارب واسباب وجوب العتق ودفع التعديل وما يتعلق
بها **باب** سبب شرب السهمي فلا يجد الكافر يودب
انما شرطه **المكلف** فلا يجد حريم ولا يجوز ان يودب القبيح
اصلا حاله ولما يعثاده بعد بلوغه ما ينيها به **باب** يستكر
اي يغييب العقل دون الخواص مع الكسالة **باب** حنسه اي المشرب
وان لم يسكر شخصه قلته او عتقاده والمراد يشرب وصوله
للحلق من الخمر وورده قتل وصوله خونه واما وصوله من غير
السكر الخمر كالفن واذن ووبرقلا يوجب الحد وان وصل اليه كما
بينه العقل وسواء كان ما يسكر حنسه حنرا او لبيبا او لينا ما
هامضا او حواما نخل او غيرهما واحتمر به عن شرب ما لا
يسكر حنسه فلا يترتب عليه حد ولو اعتقده مسكرا فاذا اشرب
شيئا يعتقده حنرا فثبت ان غيرهما فلا حد عليه وعليه
الحرارة وسقطت عنه التوبة شرعا **باب** طوعا فلا يجد المكرة على شربها
وهذا غير ضروري الكفران المكرة ليس كذلك حال كونه مقبلا
باب العتق فلا يجد الحد شر بلطف او قسوة او خوف موت من
شدة خفاف ريق وحد انه عرفه الشرب الوجه بتفريب
من هارة المصير فقال شرب مسكرا ما يسكر كثره فحرام
لا يفرق ولا يحد ولا حد شر فلا حد في مكره ولا في قسوة وان حرمته

ولا

ولا على حد غلطاه هذا ان كثر ما شربه بل **باب** ما شربه
ولو لم يسكر به قال في المقدمات ما اسكر كثره من
الاشربة فقلبه حرام او يخرج ابودا ووردها عابسة
رضي الله عنها قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه
يقول كل مسكر حرام وما اسكر منه العرق فاما الكفا
منه حرام الخبي واما الله حرمته الخمر وما يحد من الاعيان
الا قليلا وبما حرمه خنزير السم والتمر ومن الخمر انما حرم
الخطا رضي الله تعالى عنه خطب عليه المنبر فقال ان قد
نزل حريم الخمر وهي من خمسة اشياء العنب والتمر والحفصة
والشعير والمسل والخمر ما خمر لعقد يريد انه ليس بمقبور
عليه هذه الخمسة التي كانت واما العتق الشدة وبخاتم العقل
انما بالحنن فاذاه انسان قال عوج وشبه قوه ولو قتل ما اذا عتق
اي من الخمر ووضعها على لسانه وانبع ريقه ويحداه وقال
القائين قوله شرب وان قد خرج بهما ريقه في الخمر
ووضعها على لسانه وانبع ريقه فانه لا يجد خلا فان تاب الفاعل
في شرح العتق عن شيخه واظنه ابن شريك لانه ليس شرعا
ولان المشرك من قوله قل انه حيز محسوب وهذا ليس حراما
محسوبا فاذا سب البتاني ولفظ الشرب اقتصاصا لحد
بالمعامات اما الياسانة التي توشق العقل فليس فيها الا
الاذنة كما انها لا حرم منها الا العتق الذي يوشق العقل لا
ما قل كما انها طاهرة قلمها وكثيرا ما يحد الخمر في جميع ذلك
باب او اي وجد المكلف يشرب ما يسكر حنسه طوعا بلا عذر
ولو **باب** المكلف المكلف لشرب ما يسكر حنسه من حرمة ان
حد لحد بحد اسلام او كونه يد ويا لم يقبل الكتاب ولم
يعلمه ومثله يحد ذلك فلا يدفع عنه الحد والعرق بين